

التي رسمت معالمها في إطار الإصلاح الضريبي الذي تم في بداية التسعينات من القرن الماضي.

وضمن هذا السياق جاء هذا الملتنقى لسلط الضوء على مدى إمكانية النظام الجبائي الجزائري على المساهمة في تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وعلى هذا يتم طرح إشكالية هذا الملتنقى من خلال ما يبدو لأدناه.

## هل بإمكان النظام الجبائي الجزائري وفق منظومته الحالية أن يساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؟

**أهمية الملتنقى :** تبرز أهمية هذا الملتنقى العلمي في كونه يبحث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام الجبائي بمختلف مكوناته في إحداث النقلة النوعية والتحول في هيكلية الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تنمية القطاعات الواعدة والتي تعتبر بديلا عن قطاع المحروقات، ناهيك عن المساهمة في تحسين بيئة الاستثمار من خلال منح المزايا الضريبية للمستثمرين.

**محاور الملتنقى:** بغرض الإحاطة بمختلف جوانب إشكالية الملتنقى تم وضع خمس محاور أساسية يتضمن كل محور جانب من الجوانب المرتبطة بموضوع الملتنقى، وقد جاءت هذه المحاور وفق ما يلي:

**إشكالية الملتنقى:** من الجلي اليوم أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشكل واضح للعيان يتمثل في أحادية تكوينه واعتماده على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة وتكاد تكون مطلقة، هذا الخلل وفي ظل انخيار أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية جعل الخزينة الجزائرية تعاني من تراجع الموارد المالية الناتجة عن بيع هذه المادة.

في ظل الفكر الاقتصادي التدخلتي الحديث فإن الدولة لها العديد من الوسائل والآليات التي تمكنها من التدخل في الحياة الاقتصادية سواء كان هذا التدخل مباشرا أو غير مباشر، ومن بين تلك الأدوات المستعملة من طرف الدول عبر الزمن نجد الضريبة التي تستعمل للتأثير على النشاط الاقتصادي والإجتماعي وحتى السياسي، طالما أنه لم يعد للضريبة هدفا ماليا فقط.

والجزائر كغيرها من الدول ومن أجل أن يقوم نظامها الضريبي المختار والمصمم بدوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية قامت بالعديد من الإصلاحات الخاصة به، وسواء كانت تلك الإصلاحات عميقة على غرار ما حدث في تسعينيات القرن الماضي أو إصلاحات طفيفة في إطار التغييرات والتعديلات المدخلة من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، والغرض من كل ذلك هو جعل النظام الضريبي يقوم بالدور المنوط له وتحقيق أهداف السياسة الضريبية الجزائرية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

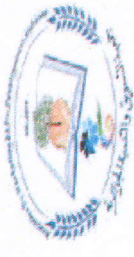
جامعة أكلي محمد اولحاج بالبويرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
بالشراكة مع

مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستراتيجية



وبالتعاون مع جمعية التسويق والتنمية - فرع البويرة-



تنظم

الملتقى الوطني الحادي عشر حول:

مساهمة النظام الجبائي الجزائري في

تنويع الاقتصاد الوطني خارج

المحروقات

يومي 18-19 أفريل 2018



- تعطى الأولوية للمداخلات الفردية.
- ترسل المداخلات على الايميل:

[fsecgfisca2018@gmail.com](mailto:fsecgfisca2018@gmail.com)

تواريخ مهمة:

\* آخر اجل لإستلام المداخلات كاملة: 15

فيفري 2018؛

\* آخر أجل للرد على المداخلات المقبولة: 20

مارس 2018؛

\* إرسال الدعوات لأصحاب البحوث المقبولة:

بداية من 20 مارس 2018.

رسوم المشاركة:

\* بالنسبة للأستاذة: 2500 دج.

\* بالنسبة لطلبة الدكتوراه: 1500 دج.

الدكتور فرج شعبان عميد الكلية

رئيس الملتقى

د. قاشي يوسف

رئيس اللجنة العلمية

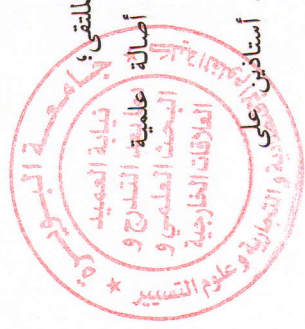
د. علام عثمان

رئيس اللجنة التنظيمية

د. شالي عبد القادر

شروط المشاركة:

- أن لا يتجاوز عدد صفحات المداخلة 20 صفحة من حجم A4، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع؛
- أن تكون المداخلات المقدمة باللغة العربية مكتوبة بالخط 14 (Traditional Arabic) وباللغة الأجنبية بخط (Times New Roman) بحجم 12؛
- أن يتضمن البحث ملخصين أحدهما بلغة البحث؛
- أن لا يكون البحث قد سبق وقدم في أي ملتقى علمي، أو نشر بأي شكل من الأشكال؛
- أن يكون الموضوع منسجم مع أحد محاور الملتقى؛
- أن تكون المواضيع محددة بدقة وذات أصالة علمية، التدرج و منهجية؛
- ألا يتجاوز عدد مقدمي البحث الواحد أستاذين على الأكثر؛



المحور الأول: النظام الجبائي وأثره على التنمية؛

المحور الثاني: إصلاحات النظام الجبائي الجزائري

ودورها في تنمية القطاعات خارج المحروقات؛

المحور الثالث: دور النظام الجبائي في تعزيز الموارد

المالية للخزينة؛

المحور الرابع: الإصلاحات الجبائية و تعزيز مناخ

الأعمال – الاستثمار – في الجزائر؛

المحور الخامس: النظام الجبائي وتعزيز قدرات

التصدير خارج المحروقات.

المدعون للمشاركة: المشاركة في فعاليات الملتقى مفتوحة

لكل المهتمين بدراسة المجال المالي والجبائي للدولة، ولكل من يهمهم هذا المجال ومنهم على وجه الخصوص:

- الأساتذة والباحثون المتخصصون؛
- القطاع الخاص وأصحاب المشاريع والمؤسسات الاقتصادية؛
- إدارات الإدارات العمومية من إدارة الضرائب، مصالح الجمارك، مدراء مؤسسات الدعم.

الرئيس الشرفي للملتقى:

الأستاذ الدكتور زيرق موسى رئيس الجامعة

المشرف العام على الملتقى

استمارة المشاركة:

الإسم: .....

اللقب: .....

الوظيفة: .....

الرتبة: .....

المؤسسة: .....

الهاتف: .....

الفاكس : .....

البريد الإلكتروني: .....

عنوان المداخلة: .....

محور المداخلة : .....

